مراجعة الرئيس
التنفيذي للرقابة المالية

في أعقاب عام مليء بالتحديات في 2020، حقق بنك ساب نتائج مالية قوية خلال عام 2021، عائداً إلى تحقيق الأرباح وإحراز تقدم كبير في عدد من المؤشرات المالية. فقد شهد إجمالي قروض العملاء نمواً بنسبة 9%، وواصلنا تحسين جودة الأصول. وحققنا المزيد من مكاسب توحيد الأعمال وتكاملها بلغت 0.7 مليار ريال سعودي سنوياً بما يفوق التوقعات الأصلية. لقد كان التقدم قوياً، ونحن متفائلون بقدرتنا على البناء فوق هذه الأسس المتينة التي أرسيناها.

بلغ صافي الدخل قبل خصم الزكاة وضريبة الدخل 3.9 مليار ريال سعودي في عام 2021، مقارنةً بخسارة 4.3 مليار ريال سعودي في عام 2020. كذلك، بلغت إيرادات البنك 7.9 مليار ريال سعودي خلال العام، منها 5.7 مليار ريال سعودي من صافي الدخل من العمولات الخاصة، وبلغ حجم التكاليف 3.7 مليار ريال سعودي. وقد أكملنا عملية الاندماج في النصف الأول من العام، ونتج عن ذلك بعض التكاليف المتعلقة بالاندماج التي بلغت 0.1 مليار ريال سعودي خلال العام، إلا أن الاستثمارات التراكمية التي تم ضخها من تكاليف الاندماج بقيمة 1.1 مليار ريال سعودي تهدف إلى توفير أكثر من 0.7 مليار ريال سعودي سنوياً نتيجة توحيد أعمال البنكين. ومما يدعو إلى السرور أننا تمكّنا من تحقيق خفض ووفورات في التكاليف عند الحد الأقصى لتوقعاتنا الأولية بنسبة بلغت حوالي 20% من قاعدة التكاليف المجمعة لبنك ساب والبنك الأول في عام 2017.

وإذا ما استثنينا التكاليف المتعلقة بالاندماج في عامي 2021 و2020، وكذلك الانخفاض في قيمة الشهرة في عام 2020، حتى تصبح لدينا مقارنة أفضل للأداء، يصبح صافي الدخل 4.0 مليار ريال سعودي قبل خصم الزكاة وضريبة الدخل وهو أعلى منه في عام 2020 بقيمة 0.4 مليار ريال سعودي نتيجة انخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة والتكاليف، مما يعوض انخفاض الإيرادات بشكل جزئي.

انخفضت الإيرادات مقارنةً بعام 2020، نتيجة لخفض أسعار الفائدة المرجعية في بداية عام 2020 وزيادة التنافسية في القطاع. وفي ظل التركيز في قطاع الخدمات المصرفية للشركات على القروض، التي يتم منحها في الغالب بسعر متغيِّر، يعتبر البنك أكثر عرضة بوجه عام للتحركات في أسعار الفائدة المرجعية، مما أدى إلى انخفاض صافي الدخل من العمولات الخاصة خلال عام 2021. علاوةً على ذلك، حقق البنك أداءً قوياً ارتفع بنسبة 10% من الأنشطة التجارية الآخرى مقارنةً بعام 2020 نتيجة ارتفاع الدخل من وتحويل العملات الأجنبية نتيجة تحسّن التدفقات النقدية للعملاء، إلى جانب المبيعات من محفظة الاستثمارات. وانخفض صافي إيرادات الرسوم بنسبة 7% بشكل جزئي بسبب التغيُّر في النفقات المتعلقة بالعائدات التشغيلية. كذلك، اتسم الدخل من الرسوم التجارية بالمرونة خلال العام، ونتج عن ذلك ما يقرب من نصف دخل البنك من الرسوم.

وإذا ما استثنينا التكاليف المتعلقة بالاندماج في عامي 2021و 2020 ، وكذلك الانخفاض في قيمة الشهرة في عام 2020 ، حتى تصبح لدينا نظرة يمكن مقارنتها للأداء، يصبح صافي الدخل الأساسي هو 4.0 مليار ريال سعودي قبل خصم الزكاة وضريبة الدخل وهو أعلى منه في عام 2020 بقيمة 0.4 مليار ريال سعودي نتيجة انخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة والتكاليف، مما يعوض انخفاض الإيرادات بشكل جزئي.

وانخفضت التكاليف، بعد استبعاد التكاليف المتعلقة بالاندماج، بمقدار 0.1 مليار ريال سعودي مقارنة بعام 2020، ليستمر البنك في مساره الإيجابي في إدارة التكاليف خلال السنوات القليلة الماضية. وبلغت تكاليف الاندماج 0.1 مليار ريال سعودي خلال عام 2021، كان بعضها بعد "يوم العميل الأول" حيث واصلنا البحث عن فرص خفض التكاليف بصورة أكبر. كذلك، بدأ البنك مرحلة الاستثمار من أجل تحقيق أهداف استراتيجيته، وسيتطلب ذلك أيضاً إدارة أكثر صرامةً لقاعدة التكاليف بينما نعتمد الأنشطة والمشاريع المجدية تجارياً ونراقب إنتاجية الاستثمارات.

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة 0.5 مليار ريال سعودي وهي أقل بمقدار 1.2 مليار ريال سعودي منها في عام 2020. وتمثل التكلفة المتكبدة لعام 2021 تكلفة مخاطر بقيمة 27 نقطة أساس، وهو ما يمثل الحد الأدنى وفق التوجيهات المحددة للدورة بالكامل ويعكس الإجراءات المبكرة المتخذة بعد الاندماج والنهج التحفظي الذي يتبعه البنك في التعامل مع المخاطر. كذلك، استمر التحسن في مقاييس جودة الأصول خلال عام 2021 بما يتماشى مع توقعاتنا، وبلغت نسبة القروض غير العاملة من القروض المقدمة من بنك ساب 2.4% كما بلغ إجمالي نسبة القروض غير العاملة، بما فيها القروض المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، 4.6%.

ويظل المركز المالي لبنك ساب في وضع جيد، حيث بلغ إجمالي أرصدة القروض والسلف 174.3 مليار ريال سعودي وإجمالي الودائع 186.8 مليار ريال سعودي في نهاية العام. كما حقق البنك نمواً بنسبة 9% في حجم القروض خلال العام، مع تحقيق تقدم في أعمال قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. كذلك، شارك البنك في المشاريع العملاقة في المملكة وشهد زيادة سريعة في حجم قروض التمويل العقاري، ونحن متفائلون بتحقيق مزيد من النمو خلال عام 2022 في ظل قوة الوضع المالي للبنك.

وقد أنهينا العام بمركز مالي قوي حيث بلغت نسبة نسبة رأس المالي الاساسي 19.29% وبلغت نسبة إجمالي رأس المال 21.84%. ويتميز البنك بقاعدة تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة، والتي تشمل نسبة 82% من قاعدة الإيداع في صورة ودائع تحت الطلب.

إذا ما أعدنا النظر في هذا العام، سنلاحظ عودة البنك إلى تحقيق نمو متسق في القروض واستقرار الإيرادات والعودة إلى تحقيق الأرباح، فضلاً عن التحسّن الملحوظ في مقاييس جودة الأصول وتجاوز التوقعات بشأن وفورات التكاليف المتحققة نتيجة التكامل بين البنكين. ومن الواضح أن انخفاض سعر الفائدة كان له تأثير على إيراداتنا، لكن من المفترض أن يؤدي الاتفاق في الآراء حالياً بشأن أسعار الفائدة المرجعية العالمية المتوقعة في 2022 إلى بدء العودة إلى الوضع الطبيعي بالنسبة لأسعار الفائدة والإيرادات. وفي ظل النتائج المالية القوية والتوقعات الإيجابية للغاية، فإننا في غاية التفاؤل بشأن الفترة القادمة وما تحمله لنا من فرص.

السيدة لمى غزاوي
الرئيس التنفيذي للرقابة المالية